الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

العقود التجارية

Commercial Contracts

د. فراس سعد الدين

كلية القانون – بكالوريوس

المحاور

- مقدمة
- عقد نقل التكنولوجيا
- البيوع التجارية
- عقد الرهن التجاري
- عقد الإيداع في المستودعات العامة
- عقد الوكالة التجارية
- عقد السمسرة
- عقد النقل
- القواعد الخاصة بالقواعد التجارية
- تنفيذ العقود التجارية
- الأعمال التجارية
- فوائد العقود التجارية
- نصائح صياغة العقود التجاري
- طرق حل النزاعات التجارية
- الخاتمة

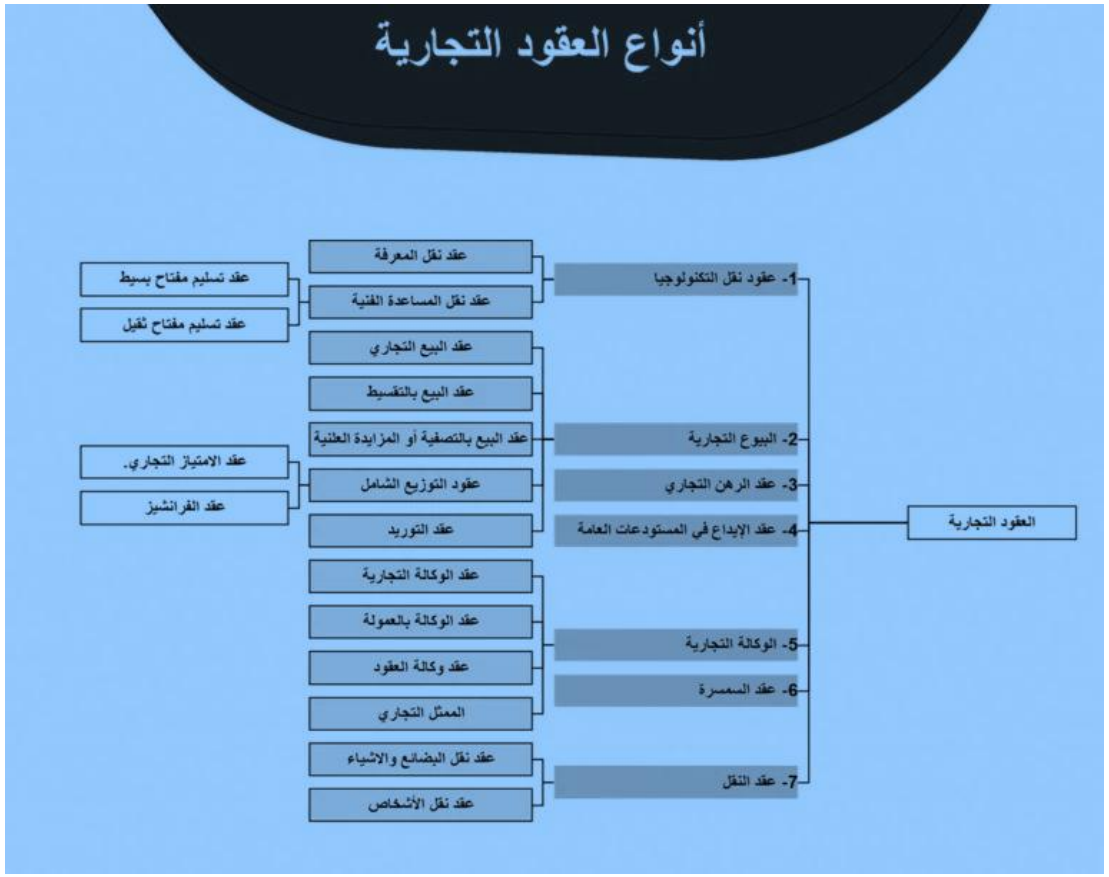

المخرجات المتوقعة من الدرس

معرفة أنواع العقود التجارية
تنفيذ العقود التجارية
والنصائح اللازمة في إبرامها
وكيفية حل النزاعات التي تنشئ عن العقود التجارية

المقدمة

تُعد العقود التجارية هي الأداة القانونية لتبادل السلع والخدمات سواء على المستوي المحلي أو الدولي، وتساهم بشكل فعال في نقل التكنولوجيا والتقنية، من خلال عقود التعاون الصناعي وعقود التمويل وغيرهم.

وتتميز العقود التجارية بخصائص عامة أهمها أنها عقود رضائية، وأنها عقود معاوضة، وأنها لا ترد إلا على منقولات.

تخضع العقود التجارية في الأصل للقواعد العامة التي نص عليها القانون المدني، إلا أن هناك قواعد خاصة تنطبق على العقود التجارية وتميزها عن العقود المدنية، منها ما يتصل بالإثبات، ومنها قواعد موضوعية خاصة بإبرام العقود التجارية وتنفيذها. وتفسير هذه القواعد بضرورة السرعة ودعم الائتمان وهما الأساسان اللذان يقوم عليهما القانون التجاري بأسره.

عقد نقل التكنولوجيا

عقد نقل التكنولوجيا اتفاق يتعهد بمقتضاه (مورد التكنولوجيا) بأن ينقل بمقابل معلومات فنية إلى (مستورد التكنولوجيا) لاستخدامها في طريقة فنية خاصة لإنتاج سلعة معينة أو تطويرها أو لتركيب أو تشغيل آلات أو أجهزة أو لتقديم خدمات ولا يعتبر نقلاً لتكنولوجيا مجرد بيع أو شراء أو تأجير أو استئجار السلع. ولا بيع العلامات التجارية أو الأسماء التجارية أو الترخيص باستعمالها إلا إذا ورد ذلك كجزء من عقد نقل تكنولوجيا، أو كان مرتبطاً به.

عقد نقل التكنولوجيا

وتأخذ عقود نقل التكنولوجيا إحدى صورتين إما نقل المعرفة الفنية أو ما يطلق عليه (know- how- Savorie Faire) وهي العقود التي يقتصر فيها دور مورد التكنولوجيا على نقل المعرفة الفنية دون المراحل التالية التي يستخدم فيها تلك المعرفة، وفي الغالب تتم هذه العقود بين الدول المتقدمة وبعضها البعض، نظراً لتمتع كل من طرفي العقد بدارية فنية وكفاية تطبيقية متقاربة.

الصورة الثانية من عقود نقل التكنولوجيا هي نقل المساعدة الفنية وهي العقود التي لا تتوقف على نقل المعرفة الفنية فقط، بل تمتد إلى المساعدة الفنية والتطبيقية، وهي من العقود المركبة، ويتضمن تلك العقود الالتزام بتوفير العمالة والمساعدة الفنية والخبراء أو الالتزام بتدريب العمالة المحلية أو تركيب الآلات مثل اتفاقيات براءات الاختراع والخدمات الهندسية وعقود الترخيص الصناعي.

عقد نقل التكنولوجيا

كما قد يتمثل عقد نقل التكنولوجيا في بيع مجموع صناعي متكامل، وهو ما يطلق عليه عقد تسليم مفتاح، ذلك العقد الذي بموجبه يسلم مصنع متكامل من عِدد وآلات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية أو الصناعية، هذا فضلاً عن الدراسات والأساليب المعدة مسبقاً، ويطلق عليه عقد تسليم المفتاح البسيط، فإذا ما أضيف إليه الالتزام بتدريب العمالة المحلية فنياً وتقديم المساعدة بتشغيل المصنع، سُمي بعقد تسليم المفتاح الثقيل.

ولمواجهة حالة التأخر والضعف الإنتاجي والصناعي تلجأ الدول إلى عقود نقل التكنولوجيا المركبة عقد تسليم الإنتاج، والتي بموجبها يلتزم المورد – فضلاً عن الالتزامات الواردة في العقود سالفة الذكر- بتشغيل المصنع وقيادته فنياً وصناعياً خلال فترة متفق عليها، وبشرط تدريب وتأهيل العمالة المحلية على استخدام التكنولوجيا والإنتاج النهائي المرجو منها.

البيوع التجارية

عقود بيع البضائع هي العقود التي يبرمها التجار فيما بينهم لشئون تتعلق بالتجارة، ويشترط في تلك العقود أن يكون البدل المقابل للمبيع نقداً أو كان نقداً وعيناً وكانت قيمة الجزء العيني أدنى من الجزء النقدي.

تختلف عقود البيع بالتقسيط أو بطريقة التصفية أو المزايدة العلنية عن عقد البيع التجاري بأنها يمكن أن تبرم بين التجار وبعضهم البعض، كالعقود التي تبرم بين تجار الجملة فيما بينهم أو بينهم وبين تجار التجزئة، أو كانت بين هؤلاء التجار وجمهور المستهلكين.

البيوع التجارية

كما يوجد **عقود التوزيع الشامل** وهي العقود التي يفضلها المنتجين وتجار الجملة على عقود الاستخدام أو عقود الوساطة التجارية؛ نظراً لتميز تلك العقود بالتزام المتنازل إليه بتحقيق رقم المبيعات المتفق عليه ومتابعة تقديم خدمات للعملاء وصيانة المنتجات المباعة إذا كانت البضائع المباعة سواء كانت محل للضمان أو لا.

البيوع التجارية

هناك نوعين من عقود التوزيع الشامل

•عقد التوزيع الشامل المصحوب بشرط القصر وهو ما يطلق عليه عقد **الامتياز التجاري، ويتميز عقد الامتياز التجاري** بأن صاحب حق الامتياز التجاري (المتنازل إليه) يعد تاجراً يتحمل مخاطر شراء قدر محدد من البضائع والمنتجات محل الامتياز بصفة دورية، وله وحده حق بيعها في منطقة النشاط المحدد بالعقد، ويلتزم بتقديم خدمات ما بعد البيع، هذا بالإضافة إلى التزامه بطريق الإعلان والدعاية المفروضة عليه من مانح الامتياز، هذا فضلاً عن التزامه بعدم المنافسة بكل صورها.

البيوع التجارية

•عقد التوزيع الشامل دون شرط القصر، وهو ما يسمى **عقود الفرانشيز**، وهو العقد الذي يسمح أو يجيز فيه أحد المنتجين أو أحد التجار الموردين إلى تاجر أو شركة حق استخدام طرق البيع ووسائل الخدمة والمعرفة الفنية والمقدمة بواسطة مناح الامتياز، ولا يتمتع عادةً الموزع الممنوح له التصريح بالاستخدام بقصر البيع أو تقديم الخدمة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تسري أحكام البيوع التجارية الوطنية على البيوع التجارية الدولية؛ حيث تطبق عليها الأحكام التالية

1. أحكام الاتفاقيات الدولية بشأن هذه البيوع والنافذة في مصر
2. الأعراف السائدة في التجارة الدولية
3. التفسيرات التي أعدتها المنظمات الدولية للمصطلحات المستعملة في تلك التجارة إذا أحال إليها العقد.

عقد الرهن التجاري

الرهن التجاري بشكل أساسي هو كل رهن يتقرر على مال منقول ضماناً لدين يعتبر تجارياً بالنسبة إلى المدين، مثال ذلك اقتراض شركة تجارية مبالغ من أحد البنوك أو المؤسسات المالية.

وتجدر الإشارة إلى المقصود بالمنقول في **عقد الرهن التجاري يشمل المنقول المادي والمعنوي على السواء** مثل رهن المحل التجاري أو رهن الحقوق الصناعية الواردة على براءات الاختراع ونماذج المنفعة والتصميمات والنماذج الصناعية والعلامات والاسماء التجارية.

ويجب مراعاة الأحكام الخاصة **برهن السفينة والطائرة**؛ حيث لا تنتقل حيازة الشيء المرهون إلى الدائن المرتهن.

عقد الإيداع في المستودعات العامة

الإيداع في المستودعات العامة عقد يتعهد بمقتضاه مستثمر المستودع بتسليم بضاعة لحفظها لحساب المودع أو لحساب من تؤول إليه ملكيتها أو حيازتها بمقتضى الصكوك التي تمثلها.

لا يجوز إنشاء أو استثمار مستودع عام له حق إصدار صكوك تمثل البضائع المودعة وتكون قابلة للتداول، إلا **بترخيص من الجهة الإدارية المختصة** وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منها.

وتمثل المستودعات العامة أهمية عملية كبيرة لتجار والشركات؛ حيث تتيح هذه المستودعات لتجار الجملة إيجاد أماكن لحفظ البضائع مع استطاعتهم التصرف في هذه البضاعة بيعاً أو رهناً ضماناً لقروضهم دون حاجة لنقل البضاعة، ويتصرف التاجر في هذه البضائع بمقتضي الصكوك، ويعتبر حائز الصك بمثابة حيازة للبضائع ذاتها وتتحدد صفة الحائز حسب ما ورد بالصك، ويجوز له إعادة التصرف.

عقد الوكالة التجارية

الوكالة التجارية هي العقود التي تستعين فيها التاجر بأشخاص غير الموظفين التابعين له، لتصريف بضائعه أو إرسال ما يحتاج إليه من سلع أو خدمات أو التوسط بينه وبين غيره من العملاء أو أصحاب المصانع والمتاجر التي لها علاقة بطبيعة التجارة التي يباشرها.

أ- عقد الوكالة بالعمولة

الوكالة بالعمولة عقد يتعهد بمقتضاه الوكيل بأن يجري **باسمه تصرفاً قانونياً لحساب الموكل**، هذه العقود تبرم بين التجار والوكلاء التجاريون، أما السماسرة فتكون مهمتهم تقتصر على التقريب بين التاجر والعملاء المحتملين دون أن يتدخل كطرف في العقد الأصلي.

عقد الوكالة التجارية

ب- عقد وكالة العقود

وكالة العقود عقد يلتزم بموجبه شخص بأن يتولى **على وجه الاستمرار** وفي منطقة نشاط معينة، الترويج والتفاوض وإبرام الصفقات **باسم الموكل (التاجر) ولحسابه مقابل أجر**، ويجوز أن تشمل مهمته تنفيذها باسم الموكل ولحسابه، ويطلق على هؤلاء الأشخاص وكلاء العقود.

عقد الوكالة التجارية

ت- التمثيل التجاري

يعد ممثلاً تجارياً من كان مكلفاً من قبل التاجر بالقيام بعمل من أعمال تجارته، سواء كان ذلك في محل تجارته أو في محل آخر، فالممثل التجاري أحد معاوني التاجر في نشاطه التجاري، هو نوع من أنواع الوكالة التجارية التي يقوم فيها الممثل التجاري بالأعمال التجارية باسم ولحساب التاجر، ويعد الممثل التجاري في علاقته بالتاجر إما مستخدماً (موظفاً) وإما وكيلاً بحسب ما يدل عليه العقد من ارتباط أو استقلاله في العمل.

عقد الوكالة التجارية

ويؤدي الممثل التجاري للتجار والشركات والبيوت المالية خدمات لا يستهان بها في المجال التجاري والصناعي والمالي خاصةً في تصريف بضائعهم ومنتجاتهم وإيجاد عمل لهم. وقد انتشر استخدام الممثل التجاري في عصرنا بدرجة تفوق استخدام الوكلاء بالعمولة، نظراً لاتصالهم الوثيق بالتجار والشركات والبيوت المالية، والذي يجعله أكثر فهماً لطبيعة تلك الكيانات والعقود التي تبرمها، هذا بالإضافة إلى اهتمام الممثل التجاري المستمر نظراً لعلاقة التبعية التي تسيطر على عقده مع مفوضيه من التجار والشركات.

عقد السمسرة

السمسرة عقد يتعهد بمقتضاه السمسار لشخص بالبحث عن طرف ثان لإبرام عقد معين والتوسط في إبرامه، يستعين التجار بالسماسرة لتصريف أو إرسال ما يحتاج إليه من سلع أو خدمات، للتوسط بينه وبين العملاء المحتملين أو أصحاب المصانع والمتاجر التي لها علاقة بطبيعة التجارة التي يباشرها، وتنحصر مهمة السماسرة في التقريب بين أشخاص لإبرام عقود معينة مقابل أجر، وهم مستقلين عن التاجر غير تابعين، فالسمسار لا يقصر أعمال وساطته علي تاجر معين، بل يقوم بأعماله لعدة تجار دون أن يرتبط مع أحدهم بعقد عمل.

عقد النقل

عقد النقل اتفاق يلتزم بمقتضاه الناقل بأن يقوم بوسائله الخاصة بنقل شخص أو شيء إلى مكان معين مقابل أجرة، تسري أحكام عقد النقل أياً كانت الوسيلة (فيما عدا النقل البحري) أو محل عقد النقل (نقل اشخاص أو نقل أشياء) وأياً كانت صفة الناقل.

أ- **عقد نقل الأشياء** هو ذلك العقد الذي يكون محل النقل فيه بضائع أو سلع أو أشياء، ولكي يتحقق التزام الناقل في هذا العقد يلزم المرسل أن يقدم للناقل بيانات تفصيلية عن الشيء المراد نقله كما يلتزم بدفع أجرة النقل. ومن جهة أخري يلتزم الناقل بعدة التزامات، كما يقع عليه **مسئولية مشددة عن تقصيره في أداء التزاماته.**

وقد عني القانون بتنظيم جميع الالتزامات حتى من طرف المرسل إليه رغم أنه - غالباً – ليس طرفاً في عقد النقل، باعتبار إن البضائع موجه إليه.

عقد النقل

ب- **عقد نقل الأشخاص** هو عقد الذي يتعهد بمقتضاه الناقل بنقل شخص بوسيلة النقل المتفق عليها مقابل أجرة النقل.

- **عقد الوكالة بالعمولة للنقل**

الوكالة بالعمولة للنقل عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بأن يبرم **باسمه ولحساب موكله عقداً لنقل** أشياء أو عقد نقل أشخاص وبأن يقوم عند الاقتضاء بالعمليات المرتبطة بهذا النقل.

إذا تولى الوكيل بالعمولة النقل بوسائله الخاصة اعتبر ناقلاً وتسري عليه أحكام عقد النقل.

القواعد الخاصة بالقواعد التجارية

القواعد الخاصة بالقواعد التجارية

الأصل أنها تخضع للقواعد العامة التي تسري على القواعد المدنية

لكن طبيعة التجارة تستلزم مرونة أكثر بسبب السرعة والائتمان ... ولذا فالعقود التجارية تتميز عن نظيرتها المدنية في:

أولاً- **انعقاد العقود التجارية**

1- الأصل: الخضوع لذات القواعد العامة التي تخضع لها العقود المدنية فيما يتعلق بالإيجاب والقبول، بل إن بعض القواعد العامة تقتصر في تطبيقها على العقود التجارية> التعاقد بين غائبين.

القواعد الخاصة بالقواعد التجارية

2- مثال: الأصل في العقود المدنية أن الإيجاب إذا لم يصادفه قبول فهو غير ملزم (إلا في حالات استثنائية كالإيجاب المشروط) # بينما في العقود التجارية الأصل أن: (1) الإيجاب ملزم طوال الفترة المعينة من الموجب (أو المحددة حسب العرف التجاري أو القانون)، (2) الإيجاب موجه إلى أشخاص غير معينين (الكافة) ... أمثلة: إيجاب صاحب الفندق أو المطعم أو أمين النقل أو التاجر في حال عرض بضاعته مع ذكر الثمن عليها> الأثر القانوني؟

- يلتزم صاحب الإيجاب بإيجابه العام وينعقد العقد متى ما صدر القبول من أي شخص يريد الانتفاع بالخدمة أو شراء السلعة

- لا يجوز له الامتناع عن تنفيذ العقد بحجة رجوعه عن الإيجاب قبل القبض.

القواعد الخاصة بالقواعد التجارية

3- فيما يتعلق بالسكوت (أي سكوت من عليه القبول) فالأصل أن السكوت لا يعد قبولا. أما الاستثناء فهو:

- وجود علاقات سابقة تسمح باستنتاج وجود قبول.
- كان الإيجاب متعلقا ببضاعة استلمها المشتري مع بيان الحساب الخاص بها < الحساب البنكي. رأي مصطفى الزرقاء في الحساب البنكي أن هذا ليس قبولا وإنما إقرار بحق.

4- الانعقاد من خلال الوسائل الحديثة؟ تباين في الموقف القانوني من ناحية متى يبدأ العقد في إعمال آثاره (زمان ومكان التعاقد: هل هما زمان ومكان الموجب؟ أو القابل.

تنفيذ العقود التجارية

1- التعامل التجاري يقتضي أن تكون العقود التجارية مؤجلة التنفيذ, لماذا؟ الائتمان = يعتمد على الأجل (الثقة أساسية) .

مثال: المشتري إذا اشترى بضاعة بقصد بيعها، عادة لا يدفع ثمنها في الحال وإنما يطلب التأجيل حتى يتمكن من تصريفها وقبض ثمنها، مخاطر ناتجة عن عدم وفاء المشتري بدفع الثمن: تعطل الحركة التجارية وتراكم الديون.

2- لهذا، فإن المشرع حرص على تعزيز القيمة الائتمانية لعقود التجارة، كيف؟ فرض قواعد قاسية على من يتخلف عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. **وتلك القواعد هي:**

- **افتراض التضامن:** الأصل في العقود المدنية أن التضامن بين المدينين لا يتم إلا من خلال: نص القانون، أو اتفاق المتعاقدين، لا يفترض وجود تضامن بين المدينين في دين مدني.

تنفيذ العقود التجارية

أما في العقود التجارية: فالعكس هو الصحيح. العرف التجاري يقضي بأن التضامن بين المدينين في حالة تعددهم هو الأصل وعدم التضامن هو الاستثناء أثر ذلك؟ أن المدينين في عقد تجاري عدة فإن الأصل تضامنهم في سداد الدين إلا إذا: نص القانون أو اتفاق المتعاقدين الصريح على نفي التضامن.

ما أثر التضامن؟ الدائن يستطيع المطالبة بالدين كله من شاء من المدينين المتضامنين أو أن يطالبهم بالدين مجتمعين، المدين المتضامن ليس من حقه أن يدفع في مواجهة الدائن بالتقسيم ولا بالتجريد.

ما هو الهدف من افتراض التضامن؟

1. دعم الائتمان التجاري
2. إعطاء الدائن فرصا أكبر لاسترداد دينه من أي مدين في حالة الإفلاس أو الإعسار لأحد المدينين.

تنفيذ العقود التجارية

-**تحريم نظرة الميسرة:** الأصل: تجيز القواعد العامة للقاضي بأن يمنح المدين بدين مدني مهلة لسداد الدين إذا اقتضى الأمر ذلك ولم يلحق الدائن ضرر جسيم.

أما المدين بدين تجاري فالأصل التشدد وعدم الرأفة.

ومع أن نظام المحكمة التجارية قد أعطى القاضي حق منح المدين مهلة لسداد الدين متى ما ثبت أن المدين قد لحقه ضرر في أشغاله التجارية وأدى إلى عدم القدرة على السداد، إلا إن أحكام القضاء قد جرت على عدم منح المدين التجاري مهلة لسداد دينه وخاصة إذا تعلق الأمر بأوراق أو صكوك تجارية قابلة للتداول.

الأعمال التجارية

- تدل الأعمال التجارية على تداول السلع والبضائع بهدف تحقيق الأرباح بشكل احترافي، ويمكن تعريفها على أنَّها كل عمل يقوم به شخص ما أو تاجر ما بهدف الترويج لتجارة معينة، ولا يقتصر العمل التجاري على التجار فقط بل أيضاً يضم الأشخاص المدنيين بشرط أن يكون قائماً بينهما عملاً تجارياً.

-ما هي الأعمال التجارية في القانون التجاري؟ يُعد القانون التجاري مصطلحًا يُطلق على مجموعة من الخدمات القانونية المُخصصة لدعم الشركات التجارية في تحصيل أرباحها من المنتجات أو الخدمات التي تُقدمها، وتقسم الأعمال التجارية في القانون التجاري إلى أقسام، ومنها ما يأتي:

الأعمال التجارية

-الأعمال التجارية بطبيعتها وهذه الأعمال تقسم إلى قسمين حسب طبيعتها، وهما كما يأتي: الأعمال التجارية المنفردة: هي الأعمال التجارية التي تعتبر تجارية ولو كانت لمرة واحدة فقط بغض النظر عن صفة الشخص الذي يقوم بالعمل، سواء كان تاجراً أم لا، وتشمل الأعمال التجارية المنفردة العديد من الأمور، مثل؛ القيام بعملية الشراء بقصد البيع أو التأجير، والإيجار بقصد التأجير مرة ثانية، وأعمال الصرافة، وأعمال التجارة البحرية.

-المشروعات التجارية: يوجد بعض الأعمال التي لا يمكن القيام بها إلا عن طريق عمل مشروع تجاري، ومثال عليها مشروع النقل بجميع أشكاله براً، وجواً، وبحراً، ومشروع المصانع، ومشروع المخازن، ومشروع المناجم والنفط، ومشروع الوكالة، ومشروع المشاهد العامة، ومشروع التزام الطبع، وغيرها الكثير.

الأعمال التجارية

-الأعمال التجارية الشكلية وهي الأعمال التجارية التي يمكن وصفها بالتجارية بغض النظر عن موضوعها، بل ينظر بالشكل الذي تفرغ فيه أي تعتبر تجارية بحسب شكلها بغض النظر عن طبيعة العمل والقائم بالعمل.

-الأعمال التجارية بالتبعية أو الشخصية هي الأعمال التجارية التي تتصف بأنَّها أعمال مدنية ولكنها تجارية؛ لأنَّها تُقام من قِبل تاجر أو بسبب نوع من أنواع التجارة، فهي تكتسب صفة صاحب العمل ولها أنواع متعددة وكثيرة، مثل؛ شراء وسائل نقل لنقل بضاعة معينة، أو شراء أثاث ومكاتب للمحل التجاري عقود التأمين والكهرباء، وغيرها من الأمور المهمة لإتمام العمل التجاري، ويمكن اعتبار أي عقد يقوم به التاجر ويتعلق بنشاطه التجاري جزءاً من الأعمال التجارية بالتبعية فمثلاً عقد الكفالة وعقد العمل يمكن اعتبارهما أعمالًا تجارية بالتبعية.

الأعمال التجارية

-الأعمال التجارية المختلطة العمل التجاري بشكل عام يكون عملاً بين شخصين فإنَّ كان كذلك فلا صعوبة به كتجار الجُملة الذين يوفرون البضائع لتجار البيع بالتجزئة فكلاهما يعملان عملاً تجارياً، ولكن في كثير من الأحيان يكون العمل تجارياً لطرف واحد من الطرفين وبالنسبة للطرف الآخر فهو يكون طرفاً مدنياً، مثل؛ أن يقوم التاجر بعمل تجاري بينه وبين المستهلك، وهنا يسمى عمل تجاري مختلط، وهذا النوع من الأعمال التجارية عادةً ما يسبب العديد من المشاكل، إذ يلجأ القضاء أحياناً إلى القانون التجاري وأحياناً إلى القانون المدني لتنظيمه.

فوائد العقود التجارية

-تعد الأنواع المختلفة من العقود أو الاتفاقيات التجارية جزءًا من الأعمال اليومية لكل شركة، من أوامر الشراء إلى الإيصالات البسيطة للمنتجات المباعة ، يمكن أن تتراوح عقود العمل بين الإجراءات البسيطة المنفذة بواسطة نموذج قابل للتنزيل ، إلى العقود شديدة التعقيد التي تتطلب فرقًا من المحامين، ويمكن أن يخدم عقد العمل الأفراد (الموظفين والعملاء) وكذلك أن يكون اتفاقًا تجاريًا بين شركتين لمنتجات أو لوازم.

فوائد العقود التجارية

- ومع ذلك ، تدخل الشركات أيضًا في عقود تجارية مع موظفيها والموظفين المستقلين، وتعتبر أشكال التوظيف القياسية مثل اتفاقات التوظيف والإفصاح ، وكذلك أنشطة السلامة والموارد البشرية ، اتفاقيات تجارية، وتشتمل معظم العقود التجارية على بنود معينة، وتشمل هذه الشروط الاحالة، والتي تشير إلى الشروط ، وشروط الاندماج والقوة القاهرة، واتفاقيات السرية للعقود التي تنطوي على الأسرار التجارية ، وشروط التعديل ، وأي اتفاقيات إنهاء يجب أن تدرج، وغالبًا ما يمكن العثور على عينة من العقود التجارية عبر الانترنت أو من خلال مواقع الاشتراك المدفوعة.

فوائد العقود التجارية

- وأنواع العقود التجارية عديدة مثل عدد الشركات التي تعمل في العالم، ومع ذلك ، على الرغم من العديد من الاحتياجات المحتملة للعقود والعلاقات التعاقدية ، هناك العديد من العقود التجارية النموذجية التي هي المعيار في مختلف الصناعات، وترتبط العقود المحددة الكمية بشراء البضائع وتندرج تحت مظلة عقود التسليم غير المحددة، وتنص هذه العقود على تسليم كمية محددة ومحددة من اللوازم أو الخدمات المجدولة في وقت العقد، ويتم التعاقد معهم أيضًا لتسليم هذه البضائع وفق جدول منتظم، وهذا المعيار عندما يكون أرقام التوريد معروفة مسبقًا للمنتج.

نصائح صياغة العقود التجارية

- عند صياغة عقد تجاري عليك إتباع الأتي:

أن يتم صياغة العقد التجاري كتابياً، حيث يرفض العقود الشفهية، لكي يكون العقد أكثر التزاماً.

أن يكون العقد واضحاً حتى يسهل تنفيذه، واختيار كلمات وعناوين واضحة، وألا تحمل الكلمات أكثر من معنى قانوني.

وجوب توضيح البنود الأساسية عند صياغة العقد التجاري، كبنود الإنهاء والفسخ، والبند الخاص بفض النزاع.

يجب التأكد من صحة العقد، والبعد عن الأسباب التي تؤدي إلى بطلان العقد قانونياً.

طرق حل النزاعات التجارية

-غالبا يتم حل المنازعات التجارية عن طريق التحكيم والوساطة أومن خلال اللجوء إلى التقاضي وذلك على النحو التالي :

البدء في إجراءات المصالحة بين الطرفين، حيث يندب كلا الطرفين من يراه أهلاً بحل النزاع، وهو ما يسمى بالوساطة والتفاوض. في حالة فشل الطريقة الودية يتم اللجوء إلى التحكيم إذا كان منصوص عليه ضمن العقد التجاري، وفي حال عدم النص عليه يمكن أن يتم الاتفاق عليه في عقد مستقل. عند فشل التحكيم يتم رفع الدعوى المتعلقة بالنزاع التجاري إلى المحكمة التجارية المختصة، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في نظام المحاكم التجارية. بكافة الأحوال يمكن للمدعي في النزاع التجاري أن يرفع الدعوى بشكل مباشر إلى المحكمة التجارية من خلال محامي تجاري مختص.

الخاتمة

- إن العقود التجارية لا تختلف عن المدنية من حيث المضمون، فلكل منهم أركان وشروط لصحة انعقادها، ولكن يوجد بعض الاختلاف بينهم، حيث أن موضوع العقد التجاري إما أن يكون عملاً من الأعمال التجارية كالسمسرة والعمولة، أو الأعمال التجارية التبعية.

-من أهم الشروط الواجب توافرها هي: يجب توافر شروط التعاقد وهي الإيجاب والقبول: إذا يجب أن يصدر الإيجاب من أحد الطرفين ينتج عنه قبول من الطرف الآخر. شرط الأهلية: إذ يجب أن يكون كلا طرفي العقد مؤهلاً لإبرام العقود من الناحية الشرعية والنظامية، أي أن يكون بالغاً راشداً غير مصاب بمانع من موانع الأهلية. شرط الرضا: يجب ألا يكون هناك إكراه لأي طرف من أطراف العقد. شرط المحل المشروع: حيث يجب أن يكون محل العقد التجاري المتفق عليه مشروعاً، وألا يتم الاتفاق على ما يخالف النظام العام أو الآداب العامة.

المراجع

عنوان الفيديو	الرابط
ما هي العقود التجارية وأنواعها	https://www.shuralawfirm.com/ar/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/

المراجع

العقود التجارية للدكتور بوعبيد عباسي
محاضرات في العقود التجارية- جامعة القاضي عياض

شكرا لكم